الأمم المتحدة

A/67/163

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وأثرها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٦٦/١٦١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين تقريرا موضوعيا عن المسألة استنادا إلى هذه الآراء يتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لآثار العولمة في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. ويوجز هذا التقرير الآراء التي وردت من حكومات كل من أذربيجان والأرجنتين وإستونيا والإمارات العربية المتحدة والسودان وغواتيمالا، وكوبا، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ويختتم بتحديد المواضيع المشتركة وتقديم توصيات بشأن طريقة معالجة أثر العولمة على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان.

* A/67/150.

020812 010812 12-43028 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – أحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها ١٦١/٦٦، بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/66/293) وطلبت إليه أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين تقريرا موضوعيا عن المسألة استنادا إلى هذه الآراء يتضمن توصيات بشأن سبل التصدي لآثار العولمة في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

٢ – وتلبيةً لذلك الطلب، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، طلبا تلتمس فيه إبداء الرأي في هذه المسألة. وقد تلقت المفوضية لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ردوداً من حكومات كل من أذربيجان والأرجنتين وإستونيا والإمارات العربية المتحدة والسودان وغواتيمالا، وكوبا، وكذلك من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية[(١)]. وترد تلك الآراء الأوثق صلة بالموضوع موجزة أدناه.

ثانياً – الردود الواردة

ألف – الدول الأعضاء

الأرجنتين

٣ – ذكرت حكومة الأرجنتين أن مسألة تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها هي مسؤولية تضطلع بها الدولة وأن العولمة تؤثر على جميع الدول تأثيراً متبايناً، على النحو الوارد في التزاماتها بشأن حقوق الإنسان. وسعت الأرجنتين لكي تصبح دولة يمكن فيها ممارسة جميع حقوق الإنسان بصرف النظر عن الأحداث الخارجية وآثارها الإيجابية أو السلبية. وشكلت مختلف الإجراءات التي اتخذتها حكومة الأرجنتين، بما فيها وضع سياساتها العامة وتصديقها على معاهدات دولية، وسائل لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تتيحها العولمة. وقد اختُتم رد الأرجنتين باقتباس عن وزيرها المعني بحقوق الإنسان بشأن أهمية إيجاد ثقافة لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

(١) نصوص المذكرات الأصلية محفوظة لدى الأمانة العامة حيث يمكن الاطلاع عليها.

أذربيجان

٤ - أشارت حكومة أذربيجان إلى أن العولمة تنطوي على تحديات وفرص تختلف من دولة إلى أخرى وتتغير مع مرور الزمن. فمن جهة، يمكن للعولمة أن تحسن خدمات الرعاية الاجتماعية في جميع أرجاء العالم، في حين يمكن لها من جهة أخرى أن تتسبب في ظهور عدد من الصعوبات تشمل التوزيع المتفاوت للثروات والتوزيع غير المتساوي للسلطة فيما بين الدول والخطر المحتمل المتمثل في زعزعة استقرار النظم المالية على المستوى العالمي نتيجة تنامي الترابط فيما بينها. وذكرت أذربيجان أن المخاطر التي تمثلها العولمة قد تضاعفت للدول النامية وشملت ارتفاع معدل البطالة وتنامي حالات النقص التكنولوجي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والطبقية الاقتصادية والاجتماعية والاعتماد على الاستقرار المالي الدولي وتوسع نطاق الدين الخارجي وتأثير الشركات عبر الوطنية غير الملائم أو المفرط.

٥ - وأعربت أذربيجان عن قناعتها بضرورة أن تتخذ الحكومات التدابير اللازمة للتكيف مع الظروف المتغيرة في الاقتصاد المعولم الجديد والاستفادة منها. وفي ذلك الصدد، أشارت أذربيجان إلى انخراطها في المجتمع الدولي؛ ومشاركتها في برنامج ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا الذي يُسمى ''طريق الحرير العظيم''، باعتباره وسيلة لإيجاد فرص تجارية ذات صلة بموقعها على طول ممرات النقل الرئيسية؛ وزيادة تركيزها على مشاريع الهياكل الأساسية والعمالة. وقد أشارت أذربيجان بوجه خاص إلى ما تبذله من جهود للتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومواصلة اندماجها مع بقية بلدان أوروبا من خلال المشاركة في مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

٦ - وتدرك أذربيجان أن العولمة ليست عملية اقتصادية فحسب، إنما هي أيضاً عملية ذات أبعاد ثقافية واجتماعية وقانونية وسياسية وبيئية تؤثر تأثيراً مباشراً على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأحد الشواغل الخاصة هو تطبيق معايير حقوق الإنسان في سياق تزايد الهجرة في عالم متعولم. وأعربت أذربيجان، في مذكرتها، عن أسفها للصعوبات التي يواجهها العديد من مواطنيها الذين أصبحوا لاجئين. وتلتزم أذربيجان بضمان تمتع مواطنيها بحقوق الإنسان، والاعتراف بقيمهم الثقافية الفريدة وحمايتها، والسعي لتحقيق تسوية سريعة وفعالة لقضايا الهجرة وضمان استمرار تحسين نظامها القضائي واستقلاليته.

كوبا

٧ - ذكرت حكومة كوبا أنه ينبغي للأمم المتحدة، وعلى الأخص الجمعية العامة، أن تشكل المنتدى اللازم لمعالجة عملية العولمة لأنها أكثر المنتديات شمولاً وتمثيلاً. وتعتقد كوبا أنه ينبغي لجميع شعوب العالم وكافة القطاعات العاملة داخل كل دولة أن تستفيد من مزايا

العولمة. وذكرت كوبا أنه ينبغي للعولمة أن تحول نفسها إلى قوة إيجابية لجميع الشعوب والدول. ولكنها أكدت أن تكاليف العولمة ومزاياها توزع بطريقة غير متكافئة وأن البلدان النامية تواجه صعوبات فريدة في معالجة هذه المشكلة.

٨ - وتعتقد كوبا أن الأزمة الاقتصادية العالمية والمنافسة الواسعة النطاق والقائمة على المضاربة وتجارة الحرب وأنماط الإنتاج والاستهلاك المعتمدة على الهيدروكربون والوقود الأحيائي والأضرار المنهجية التي تلحق بالبيئة والأزمات الصحية تعكس فشل نظام وعملية العولمة الليبرالية الجديدة. وقالت إن هذه العملية قد قلصت دور الدول وقدراتها الاقتصادية والمالية على إعمال الحق في التنمية والحفاظ على الخدمات العامة الأساسية وتوفيرها وضمانها، مما يزيد بالتالي من التفاوت في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحرمان منها. وتعتقد كوبا أن العولمة الليبرالية الجديدة تشكل هيمنة جديدة من القوى الصناعية على البلدان النامية لها آثار على حق الشعوب في تقرير المصير.

٩ - وذكرت كوبا أن العالم بعيد عن إعمال حق جميع الأشخاص في نظام اجتماعي ودولي ينالون فيه حقوقهم وحرياتهم، وفقاً لما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ أكثر من ٥٠ عاماً. وأعربت عن القلق لأن الحقوق المدنية والسياسية قد انفصلت عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وطرحت قبلها في مخالفة مباشرة لما ينص عليه إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣. وأكدت كوبا أن القيود المفروضة على حركة الأشخاص بين الجنوب والشمال وعلى حرية نقل التكنولوجيا قد عززت مصالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية.

١٠ - ودعت كوبا إلى اعتماد نموذج جديد للتنمية يراعي مصالح البلدان النامية واحتياجاتها. وأشارت إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون الدولي وأي نظام دولي موات لإعمال جميع حقوق الإنسان بروح من التضامن العالمي. وأعربت كوبا عن اعتقادها أنه عندما تظهر الدول المتقدمة إرادة سياسية حقيقية، تستطيع عندئذٍ أن تحسن مستوى حياة ملايين الأشخاص وأن تحقق لهم التنمية بموارد قليلة نسبياً. وأكدت على أهمية التنمية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر جدول الأعمال الاقتصادي الدولي يهدف إلى القضاء على الفقر وسد الفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء. وأعربت كوبا عن اعتقادها أنه من الضروري إقامة نظام دولي منصف يكون شفافاً وديمقراطياً، ويمكن من خلاله تطبيق تدابير جذرية ومتكاملة ومبتكرة لتعزيز التنمية في آن واحد، بدءاً بإلغاء الديون السيادية وزيادة المعونة الإنمائية الرسمية وغير المشروطة، والتسليم بالحاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية وإصلاح الأمم المتحدة وإضفاء طابع ديمقراطي عليها.

إستونيا

١١ - شددت حكومة إستونيا على أهمية الحوكمة الديمقراطية والقائمة على المساءلة باعتبارها أساساً للقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان. وأعربت إستونيا، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، عن دعمها للتجارة المستدامة اقتصادياً وذات المنحى الإنمائي ولسياسات تقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وأعربت إستونيا عن اعتقادها أن التجارة هي أداة لتحقيق الأمن الغذائي وإعمال الحق في الغذاء. وإستونيا متأكدة من أن المشكلة لا تكمن في توافر الأغذية إنما في إمكانية الحصول عليها وبتكلفة معقولة؛ وهي تقترح اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التجارة الزراعية يعترف بأهمية القطاع الزراعي لإطعام الأشخاص الذين يعيشون في بلدان نامية ويركز على دعم الأفراد الضعفاء والفئات الضعيفة. وحثت إستونيا منظمة التجارة العالمية على رفع أية قيود وضرائب مفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي للمعونة الإنسانية. ورحبت إستونيا بمبادرة الأمين العام لوضع حزمة جديدة من الأهداف الإنمائية للألفية تعتمد على الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وتعتقد وزارة الثقافة الإستونية أن العولمة تتيح الفرصة للتعرف على الثقافة العالمية ولكنها تهدد في الوقت ذاته التنوع الثقافي، مما يجعل كفالة جميع البلدان لاستمرار وجود هذا التنوع أمراً ضرورياً. ووصفت الوزارة جهودها الرامية إلى رقمنة التراث الثقافي بأنها وسيلة إيجابية لحفظ التنوع الثقافي. وأعربت عن شواغلها وآرائها فيما يتعلق بحرية تبادل المعلومات، فمن أجل إعمال حقوق الإنسان إعمالاً تاماً، لا بد من أن تتجنب الدول حجب شبكة الإنترنت أو الحد من استخدامها وأن تكفل حرية وسائط الإعلام. وأعربت إستونيا عن اعتقادها بأن الجهود المبذولة لاغتنام الفرص التي تتيحها العولمة تتطلب تعديل الأنظمة الخاصة بحقوق التأليف والنشر لمنح كل فرد الحق في استنساخ المعلومات الرقمية وتوزيعها للاستعمال الشخصي. ولاحظت إستونيا أن قانون التأليف والنشر يجيز استنساخ جميع المنتجات الثقافية المستخدمة لأغراض شخصية ويسمح للمؤلفين بالحصول على تعويض من حكومة إستونيا.

غواتيمالا

١٣ - تدرك حكومة غواتيمالا أن العولمة هي عملية تشمل زيادة الترابط بين البلدان ومواطنيها وأنها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية. وباعتبارها مشاركة في المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ما برحت غواتيمالا تشارك مشاركةً فعالة في المناقشة المتعلقة بالعولمة. ووصفت غواتيمالا في مذكرتها ما بذلته من جهود لتعزيز التنمية في سياق العولمة.

١٤ - وأشارت غواتيمالا إلى الأثر الذي خلفته الأزمة المالية الدولية وإلى الجهود التي تبذلها لتعزيز عملية الخروج منها. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت غواتيمالا الخطة الوطنية للطوارئ والانتعاش الاقتصادي. وقد عدلت هذه الخطة قانون غواتيمالا للميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠٠٩، وتجلى ذلك في منح السلطة التنفيذية صلاحيات استثنائية لتعديل مخصصات الميزانية تحقيقاً لهدف موازنة الميزانية. وساعدت الاتفاقات الحكومية في وضع تدابير التقشف موضع التنفيذ لمواصلة ضبط الانفاق العام. وخفض مصرف غواتيمالا المركزي معدلات الفائدة في مناسبات عديدة واتخذ تدابير تمنع تقلب أسعار العملات. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت حكومة غواتيمالا مع صندوق النقد الدولي على اتفاق احتياطي يعد بمثابة تدبير وقائي في حالة حدوث سيناريو العجز الشديد.

السودان

١٥ - ذكرت حكومة السودان أنها تدرك أهمية أثر العولمة على تحسين المجتمع على المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأشار السودان إلى إمكانية أن تصبح العولمة أداةً لتحسين حالة حقوق الإنسان في عدة بلدان حول العالم، غير أنها تستطيع كذلك أن تؤثر تاثيراً سلبياً على مختلف الثقافات والأديان والأعراف والقيم السائدة في مجتمعات مختلفة. وأشار السودان إلى أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير دولية لمواجهة التحديات التي تشكلها العولمة لبعض البلدان. وتشمل هذه التحديات معاملة المجتمع الدولي المنصفة والعادلة لمبادئ حقوق الإنسان؛ ومنع ما ينجم عن العولمة من آثار سلبية على الثقافات؛ ومنع الدول القوية من استعمال خطاب العولمة وحقوق الإنسان لفرض إرادتها على أقل الدول قوة؛ والشركات عبر الوطنية وأثرها على التمتع بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية؛ ووضع معاهدة لتنظيم العولمة والتمتع بحقوق الإنسان؛ والحصول على التزام عالمي بالقضاء على الفقر والنهوض بالبلدان النامية التي تواجه قضايا الدين الخارجي وتحتاج إلى دعم تقني ومالي. وأكد السودان الدور الهام الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في مضاعفة الآثار الإيجابية للعولمة وتقليص أثارها السلبية على التمتع بحقوق الإنسان إلى الحد الادنى في جميع أرجاء العالم.

الإمارات العربية المتحدة

١٦ - أشارت حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى أن هدفها هو تعزيز وصون كرامة وحقوق الإنسان من خلال احترام الحقوق والحريات والقيم الإنسانية المتجسدة في دستورها وتشريعاتها الوطنية. واستهلت الإمارات العربية المتحدة عدداً من المبادرات والتدابير والإجراءات على المستويين الوطني والدولي للحد من الآثار السلبية المحتملة للعولمة. وقد أقر

رئيس الإمارات العربية المتحدة مبادرات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتعزيز الوضع الاقتصادي للمواطنين بهدف دعم الاستقرار الاجتماعي والأسري. وهذه المبادرات ترمي إلى تطوير وتحديث وتحسين الأداء والخدمات في مختلف الميادين، مع التركيز على تطوير البنية التحتية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

١٧ - وتتجنب الإمارات العربية المتحدة سياسات الحماية التجارية وتقييد التجارة الحرة. وهي تدعم اتباع نهج الأعمال التجارية المتعدد النظم لمنع الحماية التجارية وتوفير الاستقرار والشفافية والموثوقية في التجارة الدولية وضمان تحقيق نمو اقتصادي دولي طويل الأجل. وذكرت الإمارات العربية المتحدة أن لديها هيكلاً تشريعياً نموذجياً يمتثل لمبادئ التجارة الدولية ويدعم التنمية المستدامة.

باء - منظمات الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

١٨ - أعربت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عن اعتقادها أن صانعي القرار يحتاجون إلى بيانات شاملة وموثوقة وحسنة التوقيت لتقييم أثر العولمة على حقوق الإنسان ورصد التقدم الذي أحرزته سياساتها. ولا تقتصر الفاو على إتاحة الأدوات اللازمة لصانعي القرار للقيام بذلك، بل تعمل أيضا على تنمية ما يلزم من قدرات داخل البلدان لتحقيق التنمية المستدامة. وتشارك الفاو في عدد من المبادرات الهامة التي لها صلة بالعولمة وأثرها على حقوق الإنسان. ويشمل عدد من هذه المبادرات التشجيع على جمع وتبادل المعلومات المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، والاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، ونظام الفاو لقواعد البيانات الاحصائية والنظام التكنولوجي لإحصاءات الأغذية والزراعة على المستويين الوطني ودون الوطني.

١٩ - وعلى المستوى العالمي، أصبحت الفاو عضواً فعالاً في آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان، التي أنشأتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم الفاو مبادرات مثل مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، التي تشكل التزاماً قطرياً للقضاء على الفقر وإعمال الحق في الغذاء واعتماد نهج تشاركي وتعاوني لتبادل الخبرات وحشد طاقات أصحاب المصلحة لبلوغ هذا الهدف المشترك. ولهذه المبادرة دور فعال في وضع الحق في الغذاء في مقدمة المواضيع المدرجة في البرامج السياسية في المنطقة ومساعدة البلدان على إدراج أحكام في قوانينها المحلية، التي يمكن أن تشمل دساتيرها وشُرع حقوقها أو تشريعاتها، لتنفيذ الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف بصورة مباشرة.

وقد دعمت الفاو منظمات المجتمع المدني والجامعات وعدداً متزايداً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يشمل أمناء المظالم ومفوضي حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع جهات شريكة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات إقليمية، لزيادة قدراتها على رصد مدى إعمال الحق في الغذاء. وأصبح إعداد التقارير عن الحق في الغذاء يعتبر نشاطاً دورياً في بلدان كثيرة. وعلى المستوى الشعبي، تعمل الفاو في بلدان مثل إكوادور وأوغندا وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وبيرو وجمهورية تترانيا المتحدة وسيراليون لمساعدة المؤسسات والمجتمعات المحلية على تنفيذ الإجراءات وتدعيم مؤسساتها بنهج تشاركية تجعل مبادئ لحقوق الإنسان مثل التمكين أو المساءلة أوالإنصاف جزءا من الحياة اليومية للأشخاص.

٢٠ – وفي نهاية المطاف، فإن الجهود التي تبذلها الفاو لإحراز التقدم في تطبيق نهجها ''الصحة الواحدة'' تبين وجود صلات تربط بين الحق في الغذاء وغيره من حقوق الإنسان. وذكرت الفاو أن تحقيق الأمن الصحي على الصعيد العالمي يعني ضمناً حماية صحة الإنسان والحيوان وإيجاد بيئة صحية. وتقتضي إدارة المخاطر الصحية والبيئية اتباع نهج شامل ومتعدد الاختصاصات، وإيلاء اهتمام خاص لصلة المواءمة بين النظام الإيكولوجي الحيواني والبشري، ووضع ديناميات الصحة في السياق الأوسع للزراعة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة البيئية. وقد يتطلب نهج ''الصحة الواحدة'' مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والدولية وتشكيل ائتلافات قوية فيما بينهم. ويمد التعاون بين البلدان جسوراً بين الثقافات ويعزز الثقة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويخفف من أعباء الأمراض ويزيد من الاستهلاك الغذائي.

منظمة العمل الدولية

٢١ – قدمت منظمة العمل الدولية قائمة بأحدث وثائقها ذات الصلة بموضوع هذا التقرير، بما فيها التقرير المعنون ''إضفاء الطابع الإنساني على العولمة''[٢]، الذي صدر باعتباره جزءاً من دراستها الاستقصائية العامة عن الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالحق في العمل، وذلك في ضوء إعلان المنظمة بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. كما تضمنت التقارير المعنونة ''المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: من الالتزام إلى العمل''، التي أعدت لمناقشة متكررة في إطار إعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة

(٢) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_174846.pdf.

عادلة ومتابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل[٣]: و ”تقرير عالم العمل لعام ٢٠١٢: فرص عمل أفضل لاقتصاد أفضل“[٤].

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٢٢ - ذكرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن العولمة قد ولدت مزايا لا يمكن نكرانها تجلت في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والإيرادات وتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ونجاح بلدان مثل ألمانيا والبرازيل وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وماليزيا والهند واليابان في إعمال حق الشعوب في التنمية لم يكن من الممكن تصوره في غياب العولمة. ولم يعد من الممكن التفكير في نمو اقتصادي يحققه أي بلد كعملية داخلية محضة. فالتجارة المفتوحة وتدويل رأس المال قد مكنا البلدان ومواطنيها من الاستفادة من الطلب العالمي على منتجاتهم ومن مصادر التمويل الجديدة. وقد أدى تزايد المنافسة وعمليات نقل التكنولوجيا إلى تعزيز مكاسب الكفاءة والإنتاجية. وتمكنت البلدان القادرة على الاستفادة من هذه العوامل من تجاوز مراحل عديدة لعملية التنمية العادية. أما من الجانب السلبي، فقد تسربت جميع المشاكل تقريباً عبر الحدود في عالم معولم ومتكامل. وكانت تماماً أزمات المال والغذاء والوقود الأخيرة دليلاً واضحاً على العواقب الموجعة للصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تنتقل من بلد لآخر. وأصبحت البلدان النامية معرضة بوجه خاص لآثار الصدمات الخارجية، حيث يعاني أفقر أشخاص العالم وأكثرهم تهميشاً من وطأة أزمات لم يتسببوا فيها وازدياد تقليص حقوق الإنسان التي يتمتعون بها.

٢٣ - ويمكن للتنمية الصناعية أن تعمل على إحداث تغيير هيكلي يضع اقتصادات البلدان الفقيرة على مسار النمو الاقتصادي المطرد. فالصناعة توفر تربة خصبة لمباشرة الأعمال الحرة، وتشجع الاستثمار في الأعمال التجارية، وتعزز التطور التكنولوجي والدينامية التكنولوجية، وتحسّن المهارات البشرية وتتيح فرص العمل وتضع الأساس الذي يمكن من توسيع قطاعي الزراعة والخدمات وإدماجهما في الاقتصاد العالمي. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية هي الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بولاية تعزيز التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي. وتؤمن المنظمة دائماً بمبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها الأساسية، بما في ذلك

(٣) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_176149.pdf.

(٤) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_179453.pdf.

تقديم الدعم لإعمال حقوق الإنسان. ومع أن دستور المنظمة لم يكلفها في بادئ الأمر بأية ولاية ذات صلة بحقوق الإنسان، فإن جميع أنشطتها المنفذة في مجالي الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تدعم تماماً الإعلان بشأن الحق في التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في سياق تعزيز العولمة المنصفة وتنمية القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية العولمة ومن الاستفادة منها.

٢٤ - وختاماً، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عضو في آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لحقوق الإنسان، التي من خلالها تعمل مع ١٨ وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة على تحديد الطريقة التي تمكن من تعميم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك على الصعيد القطري ومن خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والشراكات المتنامية بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والقطاع الخاص تؤكد أيضاً على المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. والمنظمة عضواً أيضا في الاتفاق العالمي، الذي يجمع معاً الأمم المتحدة والأوساط التجارية للارتقاء بمستوى الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

البنك الدولي

٢٥ - أفاد البنك الدولي بأن العولمة ليست عملية اقتصادية فحسب، بل إنها أيضاً ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية. وتلك الحقيقة هامة وتشكل أساس الكثير من أنشطته. ويسعى البنك الدولي جاهداً لتعزيز العولمة المنصفة والتنمية المستدامة عبر جميع الأنشطة التي ينفذها والتي تسهم في تعزيز حقوق الإنسان في مجالات مختلفة عديدة. وفي هذا السياق، يقر البنك الدولي بالصلة القائمة بين تكريس حقوق الإنسان وتعزيز التنمية. ووصف نهجه إزاء حقوق الإنسان بأنه نهج يدعم على نطاق واسع إجراء حوار بشأن حقوق الإنسان دون المشاركة فيه صراحةً. ويعمل البنك الدولي عن كثب مع الشركاء في المنظومة الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة بشأن مسائل تتعلق بتحقيق عولمة وتنمية مستدامة قائمتين على الإنصاف، بما في ذلك بذل جهود مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمساعدة البلدان في إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في استراتيجياتها للحد من الفقر.

٢٦ - ووصف البنك الدولي تقريره عن المساواة بين الجنسين والتنمية بأنه أداةً لمساعدة البلدان والشركاء الدوليين في تحليل المساواة بين الجنسين وإدماج منظور قائم على المساواة بين الجنسين في وضع السياسات العامة وبرمجتها. وفي ذلك التقرير، أقر البنك الدولي بأن المساواة بين الجنسين هدف إنمائي أساسي في حد ذاته، ولها آثار اقتصادية تتجلى في إمكانية

تعزيز الإنتاجية وتحسين نتائج التنمية وجعل المؤسسات أكثر تمثيلاً. كما وصف البنك الدولي دوره كوصي على البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وكآلية متعددة الأطراف هدفها المساعدة في تنفيذ التعهدات التي قطعتها مجموعة العشرين للارتقاء بمستوى الزراعة والأمن الغذائي من خلال دعم القطاعين العام والخاص. وتناول البرنامج مسألة نقص تمويل خطط الاستثمار الاستراتيجي في الزراعة والأمن الغذائي على الصعيدين القطري والإقليمي التي سبق أن وضعتها البلدان بالتشاور مع جهات مانحة وأخرى صاحبة مصلحة. وختاماً، وصف البنك الدولي إطاره الاستراتيجي بشأن التنمية وتغير المناخ، الذي يرمي تحديداً إلى تقديم دعم فعال للتنمية المستدامة والحد من الفقر في البلدان النامية من خلال مواجهة مخاطر تغير المناخ واغتنام الفرص الاقتصادية ذات الصلة بالمناخ وتعزيز الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي وتفاعلات جميع الدول. ويجري إعداد تقرير ختامي يصف التقدم الذي أحرزته مجموعة البنك الدولي في إدماج تدابير تغير المناخ في جميع استثماراتها.

منظمة التجارة العالمية

٢٧ - ذكرت منظمة التجارة العالمية أن الجمعية العامة ما برحت تشدد على أهمية الآليات المتعددة الأطراف اللازمة لمواجهة التحديات الراهنة التي تمثلها العولمة والاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها. وباعتبارها واحدة من هذه الآليات، تضطلع منظمة التجارة العالمية بولايتها المتعلقة بتعزيز وتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف والرخاء العالمي.

٢٨ - والهدف الأساسي للتجارة ولمنظمة التجارة العالمية هو دعم رفاه الأشخاص وبيئتهم وتحسين أحوالهم المعيشية. وفي ديباجة اتفاق مراكش، سلّمت الأطراف في الاتفاق بأن علاقاتها يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وضمان العمالة الكاملة وتزايد كبير ومطرد لحجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي.

٢٩ - والنظام التجاري المتعدد الأطراف ومبادؤه التأسيسية تكمّل إعمال حقوق الإنسان. وكلا النظامين ذو أهمية أساسية للحفاظ على السلم العالمي وإقامة علاقات دولية أكثر استقراراً. وتوجد قواسم مشتركة بين المعاملة الوطنية ومعاملة الدول الأكثر رعاية والمبادئ الأساسية لنظام التجارة المتعدد الأطراف وبين قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بحرية الفرد وعدم التمييز وتكافؤ الفرص واحترام سيادة القانون.

٣٠ - وتعتقد منظمة التجارة العالمية أن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في دعم إعمال حقوق الإنسان وذلك من خلال تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الرفاه الاقتصادي والتمتع ببعض حقوق الإنسان مثل الحق في العمل أو في الحصول على التعليم. وبدون المكاسب الاقتصادية التي يحققها تقسيم العمل والتجارة، لا يمكن ضمان أهداف

حقوق الإنسان المتمثلة في حماية الكرامة الإنسانية والاستقلالية الشخصية. ولكن هذا ليس عملية تلقائية ويفترض مسبقاً أن القواعد القائمة حالياً عالمية وعادلة وتعبر عن جميع من التزم بها. ومن أجل التكيف مع الواقع المتغير للنظام التجاري المتعدد الأطراف وإعطاء الأولوية للبعد الإنمائي لولاية المنظمة، أطلق أعضاء منظمة التجارة العالمية برنامج الدوحة الإنمائي في عام ٢٠٠١. وتمثلت أقوى دوافع التغيير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناشئة والحاجة المشتركة إلى مواجهة تحديات التنمية والفقر.

٣١ - وأشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أسهم إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة. ووفقاً لما نصت عليه إحدى الدراسات التي أعدتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة وفرص العمل، تُعتبر زيادة انفتاح السوق شرطاً ضرورياً لاستمرار تحسن الأداء الاقتصادي، بما في ذلك تحسن الانتاجية وارتفاع مستوى الإيرادات وتوفر فرص عمل جديدة. وبوجه عام، فإن البلدان التي اعتمدت الانفتاح كانت أكثر نجاحاً في دعم النمو والارتقاء بمستوى التنمية من تلك التي لم تعتمده. وحققت التجارة مكاسب لبلدان نامية عديدة، مع أن الآثار العكسية التي يمكن أن تلحقها أحجام التبادلات التجارية المنهارة بالنمو والعمالة والاستقرار بوجه عام قد تجلت أثناء الأزمتين المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨.

٣٢ - وأكدت منظمة التجارة العالمية أن المنافع الاقتصادية والإنمائية التي حققها النظام التجاري المتعدد الأطراف ربما تساعد كثيراً البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز سياسات التنمية المستدامة. وبلوغ الهدف ٨، المتعلق ببناء شراكة عالمية من أجل التنمية، أمر وثيق الصلة بالعمل الأساسي لمنظمة التجارة العالمية. وأثبتت الغايات الست التي يتكون منها ذلك الهدف أن المجتمع الدولي يعتبر التجارة المفتوحة محركاً هاماً للتنمية. والهدف المتمثل في تعزيز نظام تجاري ومالي منفتح وقائم على القانون وقابل للتنبؤ وغير تمييزي يتلاءم مع فكرة الشراكة العالمية وفقاً لما هو منصوص عليه في ولاية منظمة التجارة العالمية. وعلاوةً على ذلك، فإن المنظمة بإعطائها الأولوية للتنمية في برنامج الدوحة الإنمائي، تساعد بالفعل على تحقيق الهدف الداعي إلى توفير المرونة والحيز السياسي لأقل البلدان نمواً.

٣٣ - وأخيراً، أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أنه، في الوقت الذي تضطلع فيه التجارة بدور مركزي في الارتقاء بمستوى التنمية، فإن تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق حصراً ليس بأمر كافٍ. ولهذا، تركز المنظمة تركيزاً شديداً على الدور الداعم للمعونة المقدمة للتجارة والتي ترمي إلى إتاحة المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية لمعالجة قيود سلسلة الإمداد وعراقيل التجارة. وقد نوقشت بانتظام المعونة المقدمة للتجارة في اجتماعات لجنة التجارة

والتنمية، وفي النقاش السنوي حول المعونة من أجل التجارة الذي يجري في المجلس العام وفي الاستعراضات العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة. وما برحت منظمة التجارة العالمية تضطلع بدور فعال في تعزيز التنمية، ولا تقوم بذلك من خلال دورها التنسيقي في المعونة من أجل التجارة فحسب، بل باعتبارها أيضاً مناصرة ثابتة للنتائج الناشئة عن الإطار المتكامل المعزز.

ثالثاً – الاستنتاجات والتوصيات

٣٤ – يوجز هذا التقرير الردود الواردة من الدول ووكالات الأمم المتحدة المعنية بشأن العولمة والتمتع بحقوق الإنسان. ويتفق جميع المجيبين على أن العولمة هي عملية لها آثار على حقوق الإنسان وأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وقانونية هامة. وتبين الردود أن العولمة تنطوي على فرص وكذلك على تحديات.

٣٥ – وفي سياق التمتع بحقوق الإنسان، أشارت الدول المجيبة إلى شواغلها إزاء مسائل منها فقدان التنوع الثقافي والتأثير المتنامي للشركات عبر الوطنية والتفاوت المتزايد وعدم الاستقرار المالي الذي يعزى إلى الأزمة المالية الأخيرة. وناقشت أيضاً ضرورة الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وذلك من خلال المشاركة في تجارة منظمة تنظيماً مناسباً وإقامة صناعات جديدة وفي الآليات الدولية وتعزيز الرعاية الاجتماعية والتنمية على المستويين المحلي والدولي.

٣٦ – وأوجزت وكالات الأمم المتحدة المجيبة جهودها الرامية إلى التشجيع على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية في الأنشطة التي تضطلع بها.

٣٧ – وتظهر الردود أن العولمة تغير طريقة نظر الدول ووكالات الأمم المتحدة للعالم وأن هناك إدراكاً متزايداً للترابط بين الشعوب والأمم والنظم المالية والبيئة والتجارة وحقوق الإنسان. وبات من الضروري أن تتخذ الدول نهجاً قائماً على حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي معاً لمعالجة قضايا الاهتمام المشترك في عالم متعولم، ومنها المساواة والإصلاح التنظيمي المالي والهجرة والأمن الغذائي وتغير المناخ والتجارة. وتتقاسم وكالات الأمم المتحدة هذه المسؤولية وينبغي أن تقدم، حيثما أمكن، الدعم التقني لتحديد التدابير اللازمة لتوزيع فوائد العولمة بطريقة منصفة وتعزيز تلك التدابير وتطويرها، مع التخفيف من المخاطر.